



تحليل البيئة الخارجية للجامعة الأردنية  
وفقاً لتحليل PESTEL

2021 – Analysis of external environment for University of Jordan

يعد تحليل البيئة الخارجية من أهم المرئكزات التي تقوم عليها عملية بناء الخطة الإستراتيجية للجامعة، إذ أن متطلبات التخطيط الإستراتيجي السليم يقتضي مراجعة وتحليل البيئة الخارجية لتتناسب الخطة مع تحديات وفرص المرحلة القادمة. تضمن تحليل البيئة الخارجية العامة ومكوناتها (PESTEL Analysis) تحليل العوامل السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية والتكنولوجية، والبيئية، والقانونية، وبيان مدى أهميتها ودرجة تأثيرها على الجامعة خلال فترة الخطة، واستخلاص أهم الفرص والتهديدات التي يجب على الجامعة أخذها بعين الاعتبار عند ترتيب أولويات المبادرات والمشاريع التي يجب أن تتضمنها الخطة الاستراتيجية المقبلة.

فعد تحليل البيئة السياسية يبين أن عوامل الأمن والإستقرار السياسي الداخلي في الأردن مقارنة بدول الجوار يساعد بشكل كبير على تطبيق وتنفيذ الإستراتيجيات التعليمية طويلة المدى، ولكن يلاحظ أن تغيير الحكومات بشكل مستمر خلال مدد زمنية قصيرة وخاصة تغيير وزير التعليم العالي والبحث العلمي يؤثر بشكل سلبي على تنفيذ خطط ورؤى المجالس المتعاقبة في التعليم العالي والبحث العلمي مما يؤثر على عملية صنع القرار. أما فيما يتعلق بالبيئة السياسية الخارجية، فإن العلاقات السياسية الخارجية الطيبة بين الأردن ودول الجوار وخاصة دول الخليج العربي يساهم بشكل كبير في إستقطاب أعداد إضافية من الطلبة الدوليين وذلك عن طريق عقد إتفاقيات تعاون مع السفارات والملحقيات الثقافية مع جميع الدول العربية.

أما من حيث تحليل البيئة الإقتصادية، فنلاحظ أن الوضع الإقتصادي الحالي الذي تعيش فيه المملكة والمتمثل في إرتفاع عجز الموازنة والميزان التجاري والدين العام للدولة، بالإضافة إلى تراجع دور الدولة فيما يتعلق

بتمويل التعليم العالي وخاصة في ظل جائحة كورونا سوف يكون له الأثر بشكل واضح على الموازنة المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي وبالتالي على الدعم الحكومي السنوي المخصص للجامعات، مما يزيد العبئ على الجامعة في البحث عن إيجاد موارد مالية إضافية لسداد نفقاتها وقد يؤدي ذلك إلى إرتفاع الرسوم الدراسية خلال الأعوام القادمة.

اما فيما يتعلق بالناحية الاجتماعية، فتشير جميع الدراسات الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة التزايد المستمر في أعداد السكان في المملكة، بالإضافة إلى الثقافة الاجتماعية السائدة في رغبة المجتمع الاردني في تلقي ابنائهم للتعليم الجامعي مما سيكون له الاثر على أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات الحكومية. وكذلك العوامل التكنولوجية فقد طغت بيئة العمل التكنولوجية على التعليم في الفترة الاخيرة، حيث أظهرت جائحة كورونا وتبعاتها أهمية التكنولوجيا في التعليم وأثرها على جودة التعليم الجامعي، بالإضافة إلى امكانية إدخال برامج التعليم عن بعد ضمن استراتيجية القبول الجامعي في استقطاب طلبة من دول الجوار مستقبلا في بعض التخصصات أو من خلال التعليم المدمج ما بين التعليم الوجيه والتعليم عن بعد، كذلك الثورة التكنولوجية الحاصلة على المستوى العالمي وأهمية استثمار التطور الحاصل في مصلحة التعليم الجامعي من خلال فتح تخصصات جديدة في الذكاء الاصطناعي وغيره وبما يخدم مواكبة هذا التطور وينعكس بشكل إيجابي على تحقيق إهداف الجامعة والأهداف الوطنية.

أما من الناحية القانونية، فتشير جميع الدراسات الصادرة عن الجهات الرسمية المختصة استقرار التشريعات المتعلقة بالتعليم الجامعي خلال الفترة الأخيرة، مما يساعد الجامعة في عملية التخطيط طويل الأجل في بناء استراتيجياتها التعليمية، كذلك لوحظ في الآونة الأخيرة الاهتمام المتزايد في النواحي البيئية وخاصة في الدول النامية مثل ارتفاع فواتير الطاقة الكهربائية وكبر حجم التحديات في مجال معالجة النفايات والتلوث البيئي، ويقع على عاتق الجامعات الجهد الأكبر في المساهمة في وضع الحلول لتلك المشاكل من حيث قيامها في فتح تخصصات مرتبطة بالطاقة المتجددة والبيئة الخضراء وكذلك مشاريع معالجة التلوث والتقليل من أثاره البيئية، بالإضافة إلى دورها التوعوي والأرشادي في توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يتطلبها سوق العمل.

**نتائج تحليل بيئة العمل الخارجية PESTEL:**

تشير عملية التحليل لبيئة العمل الخارجية إلى توفر العديد من الفرص التي من الممكن أن تعمل الجامعة على استغلالها والاستفادة منها خلال فترة الخطة الاستراتيجية القادمة وكذلك العديد من التهديدات التي تستدعي من الجامعة الوقوف عندها ووضع البرامج والمشاريع التي تساهم في التقليل من أثارها على الجامعة وتحقيقها لأهدافها. من هنا فقد عملت الجامعة على عقد العديد من الحلقات الحوارية مع جميع أصحاب العلاقة على المستوى الداخلي والخارجي وتم تحديد أوزان لتلك الفرص والتهديدات بهدف تحديد أهميتها وما يجب أن تتضمنه الخطة الاستراتيجية المقبلة، حيث تم استخلاص العوامل الخارجية المبينة بالجدول أدناه:

البيئة الخارجية	الفرص	التهديدات
المتغيرات السياسية	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ الإصلاح السياسي الذي ينادي به جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم.</li> <li>■ الاستقرار السياسي والأمني في الأردن.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ عدم الاستقرار السياسي في دول الجوار.</li> <li>■ التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي.</li> <li>■ قصر عمر الحكومات خاصة فيما يتعلق بوزير التعليم العالي والبحث العلمي.</li> </ul>
المتغيرات الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ إمكانية الحصول على المنح والمساعدات الهادفة إلى دعم البرامج التعليمية.</li> <li>■ توجه الحكومة لزيادة الشراكة مع القطاع الخاص.</li> <li>■ رغبة الطلبة العرب والأجانب للدراسة في الجامعات الأردنية.</li> <li>■ إمكانية الاستفادة من البعثات الدراسية والدورات المقدمة من جهات خارجية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ زيادة معدلات الفقر والبطالة.</li> <li>■ عدم تلائم بعض التخصصات المتوفرة في الجامعة مع الفرص الاستثمارية وسوق العمل.</li> <li>■ انخفاض موازنة الدعم الحكومي للجامعات.</li> <li>■ الأزمات الاقتصادية العالمية.</li> <li>■ وجود جامعات منافسة برسوم دراسية أقل.</li> <li>■ توسع الحكومة في تخصيص مقاعد دراسية لفئات محددة والتأخر في تغطية الرسوم.</li> </ul>
المتغيرات الاجتماعية	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ النمو السكاني العالي بالإضافة إلى اللجوء والهجرات للداخل.</li> <li>■ زيادة عدد الناجحين في شهادة الثانوية العامة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ التوجه للدبلوم المهني أو الشهادات المهنية التي يتطلبها سوق العمل.</li> </ul>
المتغيرات التكنولوجية	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ الاستفادة من الدعم الحكومي لعمليات التحول الإلكتروني وخاصة لقطاع</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ التأثير على جودة و نوعية التعليم المقدم للطلبة مع الاعتماد بشكل كامل على</li> </ul>

<p>تقنيات التعلم عن بعد.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ التطور السريع والمستمر في تكنولوجيا التعليم مما يسبب صعوبة في تطوير قدرات بعض أعضاء هيئة التدريس ومقاومة التغيير من قبل البعض.</li> </ul>	<p>التعليم.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الربط مع جامعات أخرى متميزة لتقديم برامج تعليمية مشتركة.</li> <li>• إمكانية الاستفادة من الثورة التكنولوجية في فتح تخصصات جديدة.</li> <li>• الشراكة مع القطاع الخاص في التطبيق العملي وتوفير تعليم متخصص.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ عدم ثبات القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم العملية التعليمية، وعدم المرونة في تعديلها.</li> <li>▪ تعارض بعض التشريعات مع معايير الجودة العالمية للتعليم.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ التوجه الحكومي للتوسع في التعلم الإلكتروني عن طريق تعديل بعض التشريعات القانونية للتعليم الجامعي.</li> </ul>	التشريعات والقوانين
<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ كلفة فتح تخصصات جديدة.</li> <li>▪ توفير الكادر الكفؤ.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الاستفادة من الخطط الحكومية المرتبطة بالاعتماد على الطاقة المتجددة وخاصة الدعم الحكومي وتخفيض الضرائب على هذا القطاع.</li> <li>▪ التوجه لجعل الجامعات صديقة للبيئة.</li> </ul>	المتغيرات البيئية